الخاتمة:

إن مشاكل نموذج الطاقة العالمية ليست مشكلة موارد بقدر ماهي مشكلة سياسات وتكنولوجيا، فتحديد الخيارات الطاقوية البديلة يعتبر عنصرا هاما في سياق التحول نحو نموذج مستدام، والجزائر إحدى الدول التي تسعى جاهدة لتكريس مبدأ المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة للنهوض بإقتصادها مستقبلا في إعتمادها لسياسة طاقوية تنطلق من إيجاد العناصر البديلة الفعلية التي تحقق ذلك، من أجل المحافظة على مواردها البترولية الناضبة، وهذا البديل هو الطاقات الجديدة والمتجددة ذات الآثار المحدودة على البيئة إن لم نقل منعدمة في بعضها كالطاقة الشمسية مثلا، وذات الإحتياطات التي لا تنضب، لكن هذا البديل لايزال أقل تنافسية وتطبيقا، ومنه كان لزاما لحل هذه الإشكالية هو تبني إستراتيجية لتحقيق نظام طاقة مستدام، هذه الإستراتيجية محورها الأساسي هو الجمع بين ترشيد إستهلاك الطاقة التقليدية، وتطوير الطاقات المتجددة، لإطالة عمر الوقود الأحفوري من جهة والحفاظ على البيئة من جهة أخرى.

أما بالنسبة لمكانة الطاقة المتجددة في الجزائر فقد تناولناه من خلال الفصل الثالث، حيث تبين لنا أن بها إمكانيات طاقوية متجددة هائلة خاصة الشمسية منها، قد تمكنها من إقتحام مجال الطاقة المستدام، وبالرغم من هذه الإمكانيات الهائلة إلا أن نسبة إستغلالها ضئيلة جدا، وأغلب هذه النسبة متمثلة عموما في تزويد أقصى الجنوب الجزائري بالكهرباء، وقد كانت أبرز نتائج هذه العملية هي تحسين مستوى معيشة ساكني هذه المنطقة، وفك عزلتهم بالدرجة الأولى، وتبقى العقبة التي تعترض تنمية هذا النوع من الطاقات هي قلة الإنفاق على تطوير تكنولوجيات التحكم في هذه الطاقة، مع وجود آفاق واسعة فيما يخص إستغلال الطاقة الشمسية.

وعلى العموم إن التحول إلى نظام دائم ومستقر، سيؤدي إلى إعادة تشكيل الكثير من جوانب المجتمع الذي نراه اليوم، وبينما يتسنى لنا توقع بعض التغيرات فإن بعض التغيرات الأخرى يتعذر علينا التكهن بها، وعلى كل فإن الاقتصاد القائم على مصادر مستقرة للطاقة سيكون أنظف وأكثر أمانا، بينما مصادر الطاقة ذاتها ستكون أكثر تكلفة إلا أن إقتصاد الطاقة ككل يكون إقتصاديا أكثر.